إعلان بورتوروز الوزاري

نحن وزراء البيئة ورؤساء وفود الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها، المجتمعون في بورتوروز، سلوفينيا، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023،

إذ نعتبر أن عام 2025 سيصادف مرور 50 عاماً على إنشاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) في برشلونة، تحت رعاية برنامج البحار الإقليمية (RSP) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومساهمته في إلهام أطر التعاون المماثلة في جميع أنحاء العالم، وكذلك تعزيز برنامج البحار الإقليمية، الذي يضم اليوم 18 اتفاقية وخطة عمل إقليمية، تشمل أكثر من 146 بلداً،

وإذ نشير أيضاً إلى اعتماد اتفاقية برشلونة في عام 1976، ومراجعتها في عام 1995، ومواصلة تعزيزها بسبعة بروتوكولات، باعتبارها إنجازاً جماعياً رئيسياً للأطراف المتعاقدة خلال خمسة عقود من التعاون والعمل والتنفيذ المستمر،

وإذ نؤكد على قيام الأطراف المتعاقدة، من خلال التزامها الثابت بالتعاون المتعدد الأطراف، بتمكين نظام اتفاقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - برشلونة، والذي قدم بدوره مجموعة شاملة قائمة على أساس علمي من الأدوات والتدابير التنظيمية، بالإضافة إلى مبادئ توجيهية لتسهيل تنفيذها،

وإذ نرحّب بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، وتنفيذ استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة 2022-2027،

وإذ نلاحظ روابط نظام اتفاقية الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط ـ اتفاقية برشلونة مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها ومساهماته فيه وفي عقد العمل، بما في ذلك الاستجابة للدعوات إلى تسريع الحلول المستدامة من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي وإلى المستوى الوطني/المحلي،

وإذ نجدد التزامنا بترجمة القرارات إلى أفعال من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها كشرط أساسي للتحول الأخضر في البحر الأبيض المتوسط ولمعالجة الأزمة الكوكبية الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث في المنطقة،

وإذ نجدد التزامنا بدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة (ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة)،

وإذ نرحب بنتائج العمليات والمؤتمرات المتعددة الأطراف الأخيرة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2022، ومؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، فضلاً عن اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/76/300) بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة،

وإذ نذكّر بأهداف عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة،

وإذ نرحب بنتائج الدورات والقرارات المعتمدة الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخاصة تلك التي لها أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 296/76 الصادر في تموز/يوليو 2022، بعنوان "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"، الذي يسلط الضوء على أنه يمكن أيضاً تطبيق أهدافها بنجاح على المستوى الإقليمي من خلال زيادة الوعي وزيادة التعاون،

وإذ نتمسّك باعتماد إطار كونمينغ مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (KMGBF)، في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في كانون الأول/ديسمبر الماضي 2022، ولا سيما هدفه 3 الذي يدعو إلى ضمان وتمكين حفظ ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق الساحلية والمناطق البحرية، وخاصة المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظام الإيكولوجي، وإدارتها بشكل فعال من خلال أنظمة المناطق المحمية الممثلة إيكولوجياً والمترابطة بشكل جيد والمدارة بشكل عادل وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق، بحلول عام 2030،

وإذ نرحب بنتائج الدورة الخامسة المستأنفة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام (قرار الجمعية العامة 249/72)، حيث تم اعتماد الاتفاق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه المستدام (A/CONF.232/2023/4) بتوافق الآراء والذي هو مفتوح الآن للتوقيع. وإذ ندرك أن

هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات من منطقة البحر الأبيض المتوسط كمساهمة في دخولها المبكر حيز النفاذ، والدور المحوري للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في هذه العملية،

وإذ نشير إلى أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء آثاره الضارة على حياة الإنسان وصحته وعلى الحياة البحرية، بما في ذلك ارتفاع درجات حرارة البحر، وتحمض البحر ونقص الأكسجين فيه، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحولات في وفرة وتوزيع الأنواع البحرية، وزيادة الأنواع الدخيلة الغازية وتدهور التنوع البيولوجي البحري،

وإذ ندرك تماماً أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز القدرة على التكيف مع التأثيرات المتكشفة لتغير المناخ، مع مواصلة الجهود الرامية إلى إزالة الكربون والانتقال إلى الاقتصادات الخضراء المستدامة،

وإذ نرحب بالتقدم الذي أحرزته لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المنشأة بموجب القرار 14/5 لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة، في وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، وندعو إلى بذل كل الجهود من أجل إنهاء المفاوضات قبل نهاية عام 2024،

وإذ ندرك تمامًا الحاجة إلى مواصلة تعزيز التنمية المستدامة وضمان نوعية الحياة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تسريع الجهود وتعبئة جميع الجهات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية،

بالنظر إلى الأولويات التي تمت مناقشتها في الدورة العشرين للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، مرسيليا، فرنسا، 14-16 حزيران/يونيو 2023. وإذ ندرك تماماً الضرورة المطلقة، على النحو المحدد في إطار عمل عقد المحيطات (اليونسكو)، لتعزيز المعرفة العلمية والخبرات، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

وإذ نلاحظ النتائج الرئيسية لتقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023، ونسلط الضوء على أنه على الرغم من التدابير المتخذة حتى الآن، سيستمر العمل لتحقيق الوضع البيئي الجيد للبيئة البحرية والساحلية والحفاظ عليه،

وإذ نرحب بتحديد المنظمة البحرية الدولية لمنطقة بحرية حساسة بشكل خاص في شمال غرب البحر الأبيض المتوسط نتيجة لمبادرة جماعية لصالح حماية أكثر فعالية للمحيطات والبحار.

التحول الأخضر

1. الالتزام بوقف تدهور التنوع البيولوجي البحري والساحلي من خلال التنفيذ الفعال لإطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 (SAPBIO) الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط بالتفاعل الوثيق مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (KMGBF) واتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية،

2. تعزيز الإجراءات الرامية إلى معالجة تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط وزيادة حماية النظم الإيكولوجية البحرية من الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز المعرفة العلمية والخبرات في هذا المجال عن طريق أجهزة، مثل شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط المعنية بالمناخ والتغير البيئي (MedECC)،

3. الالتزام بتعزيز عملية إزالة الكربون، بما في ذلك في قطاعات الاقتصاد الأزرق التي تدعم، في جملة أمور، زيادة مستويات طموح استراتيجية المنظمة البحرية الدولية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من السفن، ولا سيما هدفها المتمثل في الوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050، مع الاعتراف أيضاً بأهمية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظام الإيكولوجي باعتباره نهجاً هاماً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد للبيئة والتنمية المستدامة في المنطقة،

4. الالتزام بتنفيذ منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت في البحر الأبيض المتوسط، والتي ستصبح سارية المفعول في الأول من أيار/مايو 2025، مما يضمن تطبيقاً موحداً وتكافؤ الفرص والمشاركة في عملية التحديد المحتمل للبحر الأبيض المتوسط ككل منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد النيتروجين (NECA)،

5. حث الأطراف المتعاقدة على التصديق على الملحق السادس من اتفاقية ماربول وتنفيذه بشكل فعال، في أقرب وقت ممكن، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، على الأقل بحلول تاريخ دخول اتفاقية SECA Med حيز النفاذ، قدر الإمكان،

6. الالتزام بالتنفيذ على المستوى الإقليمي للإطار العالمي للمواد الكيميائية المعتمد في المؤتمر الدولي الخامس لإدارة المواد الكيميائية (ICCM5 - بون، ألمانيا، 25-29 تشرين الأول/سبتمبر 2023)، لإدارة المواد الكيميائية والنفايات بأمان، مع الإشارة المحتملة إلى البروتوكولات / الخطط الإقليمية ذات الصلة والنتائج الملموسة التي حققها برنامج MedProgramme الممول من مرفق البيئة العالمية (GEF)، بهدف انضمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط إلى التحالف عالي الطموح بشأن المواد الكيميائية والنفايات ومواصلة دعم الأطراف المتعاقدة في هذه العملية،

7. اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للتدابير الإقليمية الملزمة قانوناً المعتمدة بموجب بروتوكول المصادر والأنشطة البرية (LBS) التابع لاتفاقية برشلونة، بهدف تحقيق الحد بشكل كبير من التلوث ومنعه بحلول عام 2030 والالتزام بمعالجة التلوث البلاستيكي بطرق منها تعزيز النهج الدائرية والحد من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد،

8. الالتزام برفع مستوى الطموح وتنفيذ الإجراءات المستهدفة لتسريع التقدم نحو تحقيق الوضع البيئي الجيد وأهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار العمليات المهمة للغاية المتمثلة في مراجعة وتحديث خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MSSD)،

9. تسريع تنفيذ التخطيط المكاني البحري (MSP) والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) من خلال التدابير الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، وذلك لتمكين تطوير اقتصاد أزرق مستدام ومرن كوسيلة للتحول الأخضر، ومن خلال تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) وتقييم الأثر البيئي (EIA) بوصفها أدوات مهمة لدمج الاعتبارات البيئية في خطط التخطيط المكاني البحري،

10 - تعزيز العمل وأوجه التآزر مع الأطر العالمية والإقليمية الأخرى ذات الصلة وكذلك المبادرات والعمليات، ولا سيما جمعية الأمم المتحدة للبيئة وقراراتها المتعلقة بالمحيطات، واتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ذات الصلة، وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والاتفاق الأخضر الأوروبي، والإعلانات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام والبيئة والعمل المناخي، والإعلان الوزاري لمبادرة WestMED، لتحقيق أقصى قدر من التنفيذ الفعال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها،

11. الترحيب بالمبادرات والتحالفات والشراكات الجماعية العالمية والإقليمية المتعددة الشركاء التي تتناول حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي وتغير المناخ، مثل GOA (التحالف العالمي للمحيطات)، وشراكة ENACT (تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة من أجل تسريع التحول المناخي) وPAMEx (خطة العمل لنموذج البحر الأبيض المتوسط)،

12. التشجيع على اتخاذ إجراءات للتصديق على اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، أو الموافقة عليه، أو قبوله، أو الانضمام إليه، كمساهمة من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لدخولها حيز النفاذ مبكرا،

13. الالتزام بتعزيز ورفع مستوى الوعي حول أهمية المنطقة البحرية الحساسة بشكل خاص (PSSA) في شمال غرب البحر الأبيض المتوسط باعتبارها إنجازاً رئيسياً لحماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي، ومساهمة فعالة في برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ونموذج يمكن تكراره في مناطق أخرى من البحر الأبيض المتوسط، والالتزام أيضاً بتعزيز أوجه التآزر من أجل المبادرات الجماعية المماثلة التي يتعين اتخاذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

14. الالتزام ببذل كل جهد ممكن لضمان وتمكين حفظ ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية وإدارتها بشكل فعال بحلول عام 2030، كمساهمة من منطقة البحر الأبيض المتوسط في تحقيق الهدف 3 من اتفاقية التنوع البيولوجي KMGBF،

15- دعم إطار عالمي جديد طموح في إطار نهج الأمم المتحدة الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بعد عام 2020 والموافقة على أن ينضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط إلى التحالف عالي الطموح بشأن المواد الكيميائية والنفايات دعماً لهذا الهدف،

16. التأكد من أن مساهمة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها في عملية التفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية عملاً بقرار جمعية البيئة رقم 14/5 يأخذ في الاعتبار السياقات الإقليمية والوطنية والتحديات والإنجازات في معالجة القمامة البحرية والتلوث البلاستيكي، وأن تنفيذ الصك المستقبلي يستفيد من العمل المنجز في إطار خطط عمل واتفاقيات البحار الإقليمية، بهدف تحقيق أقصى قدر من التآزر والتنسيق، حسب الاقتضاء. وفي هذا السياق، نسلط الضوء على أهمية اتباع نهج شامل يتناول دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية،

17. الالتزام بتعزيز التعاون مع اتفاقيات البحار الإقليمية الأخرى ذات الصلة وخطط عملها، لتعزيز التكامل مع منتديات مجموعة السبع ومجموعة العشرين، ولا سيما من خلال الرئاسة الإيطالية لمجموعة السبع لعام 2024، وفيما يتعلق بالدور الرئيسي لبرامج البحار الإقليمية

في تنفيذ وتحقيق الالتزامات العالمية، وتعزيز التعاون الأقاليمي بين البحر الأبيض المتوسط والدانوب والبحر الأسود، عن طريق نهج "من المصدر إلى البحر"،

الاستثمار في الأجيال القادمة

18. إشراك الشباب في القضايا البيئية وعمليات صنع القرار بشكل مبتكر من خلال:

أ. تحديث برامج التعليم وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية في كل من البيئات الرسمية وغير الرسمية لرفع وعي الشباب بأهمية البيئة والتنمية المستدامة منذ سن مبكرة وكأداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب أيضاً إلى المنظور الجنساني، بما يتماشى أيضاً مع استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة وخطة عملها نحو عام 2030،
ب. رفع مستوى التعاون بين الأجيال،
ج. إشراك الشباب في أنشطة المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والبرامج البيئية ونقل سياسات وخطط التكيف مع تغير المناخ من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي (من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى)،
د. تطوير وتعزيز التعاون بين الأجيال في تخطيط وتنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ لتحسين القدرة على الصمود أمام المخاطر والكوارث المرتبطة بالمناخ والتصدي لها، وحفظ التنوع البيولوجي وكذلك منع التلوث البحري والحد منه، ولا سيما القمامة البحرية.

19. تشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على دعم التعليم والتوعية بشأن التحديات والحلول المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك تلك القائمة على الاقتصاد الدائري، وتشجيع اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والنتائج على أرض الواقع،

20. تكثيف الأنشطة على جميع المستويات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي بلغت منتصف الطريق إلى عام 2030، وتحقيقاً لهذه الغاية، الالتزام بتحديث سريع لاستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MSSD) 2016-2025 من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، والسعي إلى تعديل المسارات الحالية غير المستدامة ووضع المنطقة على مسارات بديلة للاستدامة والقدرة على الصمود،

50 عاماً على برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط في عام 2025

30 عاماً على اتفاقية برشلونة ما بعد ريو

21. الاحتفال بفخر وتنظيم حملة طموحة لرفع مستوى الوعي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك من خلال حضور الأحداث ذات الصلة، حول إنجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - نظام اتفاقية برشلونة وتسليط الضوء على التزامها ورؤيتها بـ "التقدم نحو البحر الأبيض المتوسط والساحل الصحي والنظيف والمستدام والقادر على التكيف مع المناخ عبر النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية المنتجة والمتنوعة بيولوجياً، حيث يتم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لصالح الناس والطبيعة،"

22- دعوة جميع شركاء خطة عمل البحر المتوسط والمؤسسات الإقليمية التي تتمتع بصفة مراقب في اجتماعات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة إلى دعم حملة الاتصال الخاصة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين والانضمام إليها من خلال القيام بأنشطة توعية متظافرة،

23. حث الأطراف المتعاقدة على ضمان التصديق العالمي على جميع بروتوكولات اتفاقية برشلونة، وفي هذا السياق، التصديق على تعديلات بروتوكول الإلقاء كأولوية في عام 2024، وذلك للاحتفال بهذا الإنجاز المهم في هذه الذكرى السنوية الهامة لإنشاء نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط،

24. الالتزام بالمساهمة في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة برئاسة المملكة المغربية (26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2024)، وتنظيم حدث رفيع المستوى بمناسبة الذكرى الخمسين لخطة عمل البحر المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في نيس بقيادة فرنسا وإسبانيا وسلوفينيا ومصر، والالتزام أيضاً بإبراز نظام اتفاقية برشلونة في مؤتمر محيطنا لعام 2024 الذي تستضيفه اليونان، ومؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2025 والأحداث العالمية الأخرى مع مشاركة ودعم الأمانة.